(المحاضرة التاسعة) اعداد م.د ضحى علي سلمان

:مبدا وحدة الموازنة ترد عليه استثناءات منها

-1الموازنات المستقلة

وهي الموازنات الخاصة بالمؤسسات العامة كالشركات العامة التي تمنح شخصية معنوية وتتمتع باستقلال مالي واداري خاص بها ،ولا تدخل ضمن الموازنة الاتحادية وتصادق حساباتها الختامية من قبل وزير المالية حسب قانون الإدارة المالية المعدل.

-2الموازنات الملحقة

ويراد بها الموازنات المنفصلة عن موازنة الدولة والتي تشمل الإيرادات والنفقات لبعض المؤسسات العامة التي لا تعتبر مستقلة عن الدولة بل هي جزء منها ولكن المشرع منحها استقلال مالي واداري لاعتبارات منها الرغبة في تحرير هذه المؤسسات من القيود المالية التي تفرضها الدولة في صرف النفقات او رغبة في الحكم على مدى كفاءتها التجارية مثل موازنة البنك المركزي.

ثالثا /قاعدة عمومية الموازنة

ويقصد بها ادراج جميع إيرادات الدولة ونفقاتها في الموازنة أي ان الموازنة تكون بشكل وثيقة شاملة لجميع النفقات والايرادات ،ويحقق مبدا العمومية مزايا ،فمن جهة يحد من الاسراف في الانفاق العام لان ادراج جميع إيرادات الدولة ونفقاتها مهما كانت صغيرة في الموازنة يمثل نوع من الرقابة الداخلية عند التنفيذ ،كذلك يضمن هذا المبدأ حق السلطة التشريعية في مراقبة كل النفقات مهما كان حجمها والاطلاع على كل الإيرادات المحصلة دون الخوف من إخفاء بعضها بحجة تغطية بعض النفقات.

وتوجد قاعدتان الى جانب هذه القاعدة تحققان نفس الغاية التي تستهدفها مبدا العمومية في احكام رقابة السلطة التشريعية على النشاط المالي للدولة وهما:

-1قاعدة عدم تخصيص الإيرادات

ويراد بها الا يخصص ايراد معين من وجوه الإيرادات للأنفاق على وجه معين من أوجه النفقات

-2قاعدة تخصيص الاعتمادات

وتعني ان اعتماد البرلمان للنفقات لا يجوز ان يكون اجماليا بل يجب ان يخصص مبلغ معين لكل وجه من وجوه الانفاق وهذا ما يتيح للبرلمان مراقبة الانفاق الحكومي في كل تفصيلاته ويجعل السلطة التنفيذية مقيدة في الانفاق على الوجوه المختلفة

رابعا /مبدا توازن الموازنة

ويراد به التعادل حسابيا بين نفقات الدولة وايراداتها في الموازنة العامة وهذا ما اعتمده أصحاب النظرية الكلاسيكية اللذين ينظرون نظرة شك وريبة حيال كل فائض في الموازنة او عجز تلجا اليه الدولة ان هذا المبدأ تعرض لفشل ذريع لا سيما بعد الازمات الاقتصادية.

اما أصحاب الفكر الاقتصادي الحديث فانهم يرون ان عدم توازن الموازنة لا يعتبر شر بل العكس يمكن اعتباره من الضروريات التي تقتضيها ظروف الاقتصاد ،كان تستخدم الدولة سياسة العجز لمواجهة الفساد ، وبالعكس عند استخدام الفائض اذا كانت الدولة تعاني من تضخم كبير اذ تلجا للقروض او الضرائب بغية تقليل النفقات وسحب السيولة النقدية.